

الكنيسة والدولة في مصر من خلال كتاب طارق البشري «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»

محمد البشير رازقي

انتبه مسيحيو الشرق لهذا الخطر، حيث راهنوا أساساً على مفهوم «العروبة» و«العلمانية» عوض التصنيفات الدينية والطائفية. لم يكن هدف الرهان على العلمانية مهاجمة الدين بل حماية لأنفسهم من موجة تدين وتطيف ذات أبعاد سياسية ومصالح اقتصادية (محمد البشير رازقي، 2020، ص. 60-69). عايش المشرق خلال هذه الفترة أزمات عديدة انعكست ضرورةً على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وقد نتج عن ذلك سياسات صناعة الاختلاف، وإنتاج الصور النمطية، والوصم الاجتماعي.

يُبين لنا ويليام كافانو William Cavanaugh الأسس المصلحية والمنفعية للسياسات الممارسات الإيديولوجية، فهذه السياسات «تقوم بشرعنة ترتيبات معينة للسلطة» و«تحديد الآخر والعدو، داخلياً وخارجياً، الذي يهدد النظام الاجتماعي والذي يؤدي دور الشرير» (ويليام كافانو، 2017، ص. 361). إذا فإن هدف تشكيل صورة الآخر المختلف هو المصلحة ورهانات الفاعلين وطبيعة توازنات أصحاب المصالح والنفوذ.

ساهمت أزمة المشرق العربي زمن تمدد الاستعمار الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن 19 في توفير السياق المناسب لشرعنة «اختلاق» صور نمطية عن المجتمعات (منذر كيلاني، 2015، ص. 13-36)، خاصة عندما تُؤوّل ممارسات الفاعلين الاجتماعيين بدون معرفة سياق إنتاج هذه الممارسات ((Mondher Kilani, 2007, p.97. ولا نستغرب هنا أن يتحوّل المصري المسيحي إلى «آخر» عدو رغم مصريته اللامتازع عليها تاريخياً ووجودياً. وقد أسست ممارسات الوصم الاجتماعي إلى شرعنة تصنيف مكوّن أساسي من أهل البلاد.

شغلت العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في الدولة المصرية عدّة باحثين/باحثات. حيث أنتجت أعمال أكاديمية كثيرة وأبرزها أعمال الباحث طارق البشري.

سعيًا في هذا المقال إلى تقديم قراءة نقدية لأهم عمل لطارق البشري في هذا الإطار وهو كتابه «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية» (طارق البشري، 1980)، ومحاولة تقديم إضافات بسيطة من منطلق تخصصنا وهو التاريخ الاجتماعي والعالم العربي خلال القرن 19. والإضافة الأساسية لهذا المقال هي أنّ ظرفية القرن التاسع عشر هي ما سمح بتشكيل الوصم الاجتماعي تجاه المصري المسيحي، وبالتالي بتأسيس مكانة اجتماعية جديدة له مستندة على الغيرية المتصارعة والمُضادة للإنية «المسلمة»¹.

يقدم لنا طارق البشري في كتابه مفتاحاً أساسياً لفهم طبيعة تمثله لعلاقة الكنيسة القبطية بالدولة المصرية خلال الفترة المعاصرة. يشكّل عنوان «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية» مرتكزات أساسية لروح عصر صعب متأزم عايشته مصر والشرق الأوسط عمومًا. تمحورت رهانات الفاعلين الاجتماعيين حول ثلاثية أساسية: الدين، والدولة، والقومية. مثل هذا المثلث مصدر صراع حول شبكة علاقات قوّة ونفوذ في العالم العربي. ورث القرن العشرين عن القرن التاسع عشر مخزوناً إيديولوجياً ضخماً، بداية من «رجال الإصلاح» والمجهود التعليمي المسيحي، مروراً بفكرة الدولة القومية، وصولاً إلى نشأة «الطائفية الدينية والمذهبية كظاهرة سياسية إبنة القرن 19 بامتياز حسب أطروحة أسامة المقدسي (أسامة المقدسي، 2005، ص. 5-25).

١ يمثّل مصطلح الإنية (الأنا) مضاداً لمصطلح الغيرية (الغير)، حيث يعتمد الفاعل الاجتماعي على تشكيل مكانته الاجتماعية استناداً إلى مخالفة «الآخر» «المختلف». ولهذا تؤسّس علاقة الأنا بالآخر في هذا السياق في إطار متوتر قائم على النفي والتضاد والاختلاف.

وشرعنة الظلم ضمن حدود الامبراطورية، توفًا إلى نظام الدولة ذات السيادة المُوَحَّدة داخليًا ولكنها المُشْرَعِنَة لأيّ ظلم واختلاف خارج حدود الدولة، وهذا ما سيُسمَّى فيما بعد بـ “القومِيَّة”.

لكن، هل قَبِلَ السكَّان المحليون بنظام الدولة ذات السيادة عوضًا عن نظام الحكم الامبراطوري؟ هذا ما لم ينتبه له أيضا طارق البشري، حيث سعت الدولة المصريَّة إلى استغلال القوانين الجديدة المصاحبة لنشأة دولة محمد علي، وهي نموذج أساسي في سياق الدولة ذات السيادة، إلى التدخُّل في كل تفاصيل الحياة اليوميَّة للناس، مسيحيين ومسلمين، وتحوَّلت الدولة من راعية إلى رقيب، وانتقلت علاقتها مع الناس من العلاقة التراحميَّة إلى العلاقة الزجريَّة.

يتساءل خالد فهمي، في هذا الإطار، بعد تركيز الإصلاحات وخاصة منها العسكريَّة في مصر خلال القرن 19 ”مَنْ يملك الجسد ويتحكَّم فيه؟ أهو الشَّخص الساكن فيه؟ أم هي الدولة التي تضع يدها عليه وتتدَّعي ملكيَّته بأشكال جديدة؟ أم هي الجماعة التي الجماعة التي يعيش معها الشَّخص راعية له ومدافعة عن عرضه وشرفه وجسده حتَّى بعد الموت؟ أم هو الله الذي وهب للإنسان جسده كوديعة حتَّى يمكنه إقامة الشرائع وطاعته في هذه الدنيا“ (خالد فهمي، 2006، ص.31).

يُشير من ناحية أخرى الأستاذ خالد فهمي إلى حالة التشكُّك والريبة الكبيرة التي قابل بها أهل مصر تأسيس جهاز الشرطة في القرن 19، وذلك بسبب تغيُّر طريقة التحقيق وبرز فاعلين اجتماعيين جدد (رجال الشرطة) وتعدُّد وتشعُّب سيرورة إصدار الأحكام، والتوجُّس من إمكانيَّة إقصاء ”الشرعية“ وأحكامها من الحياة اليوميَّة للسكَّان (Khaled Fahmi, 1999, p.340).

سعت السُلطة المصريَّة مع إصلاحات الجنديَّة أن تفرض هندسة اجتماعيَّة وجغرافيَّة جديدة على سكَّان البلاد. توجَّس النَّاس من الإصلاحات بسبب رغبة الدولة في

ما أعيَّبه أساسا على طارق البشري استنادا إلى الطرح الذي قدَّمته، رغم تطرُّقه إلى القرن 19، أنه أرَّخ محافظًا على الرواية الرسميَّة وخاصَّة التأريخ الرسمي لتشكُّل ”الحداثة“ في الدولة المصريَّة، وسردية ”تمصير“ البلاد أي بداية دولة محمد علي (1805) (طارق البشري، 1980، ص.13-16)، ولم يسطع التنبُّه إلى علاقة أزمة القرن 19 بتوفير الأرضيَّة المناسبة لإنتاج الصور النمطيَّة، وبالتالي لاختراع مكانة ”الآخر“ المختلف وشرعنة الظلم. ربط طارق البشري عملية سيرورة دخول الأقباط لإدارة المصريَّة مع بداية عمليَّة ”التمصير“ التي كانت ”تجري انسلاخا من مفهوم الجامعة الدينيَّة التي تمثله الخلافة العثمانيَّة“ (ص.28). لم يتمكن، برأينا، طارق البشري من فهم السياق التاريخي للنصف الثاني من القرن 19، بل تبنى الرؤية الأوروبيَّة لتشكيل ”الآخر“ المختلف. ولهذا فقد أورد رأي لكلوت بيك مفاده أن ”المسلمين، بأوروبا قد اشتهروا بكرهه المسيحيين“ (ص.28).

عايشت مصر خلال القرن التاسع عشر بداية بروز مؤسَّسة الدولة القوميَّة ذات السيادة التي تشكَّلت في أوروبا خلال القرن 16. تعتمد هذه المؤسَّسة أساسا على تعريف الأنا استنادا إلى الآخر. حيث تصبح الحدود المضبوطة الدقيقة واللغة والعرق والدين هي الأساس في التموثق وتشكيل المكانة السياسيَّة بخلاف نظام الحكم الامبراطوري (هندريك سبروت، 2018، ص.27-34). سعت أوروبا، وهي تسعى إلى تقسيم الامبراطويَّة العثمانيَّة، إلى تركيز مؤسَّسة الدولة القوميَّة ذات السيادة في الفضاء العثماني عموما ومنها مصر. أُجبر حكام مصر، ضرورةً، بدايةً من القرن 19 على إدماج كل سكَّان البلاد مسلمين ومسيحيين في الهيكل الإداري للدولة ليس احترامًا للاختلاف وإنما لضرورات مؤسَّسة الدولة القوميَّة ذات السيادة، التي تسعى أساسا إلى المحافظة على وحدتها الداخليَّة من أجل مُجابهة الآخر المختلف، أي بقيَّة الدول. تمَّ التخلِّي عن نظام الحكم الامبراطوري حيث تتشكُّل الاختلافات وصناعة المكانات الاجتماعيَّة

فشل الإصلاحات في الدولة المصريّة خلال القرن 19 إلى إسقاط نموذج الدولة المركزيّة ذات السيادة على نمط المجتمع المصري بالقوّة، حيث سعت الدولة إلى فرض عمليّة تكويد وقوننة عنيفة وجبريّة وجذريّة. وهذا الأمر لم يكن منه بدّ، خاصّة مع عدم إخفاء الدول الأوروبيّة لأطماعها الاستعمارية. فقد هدفت الإصلاحات أساساً إلى تجنّب توسّع استعماري قاس، ولم على حساب الأعراف والنواميس وأنماط الحياة الاجتماعيّة.

ارتبطت مُجمل أزمات "الهيويّة" في المجتمع المصري بهذا السياق الذي حاولنا تبينه سواء خلال الأزمات التي عايشتها المجتمع المصري قبيل ثورة 1919 ومنها اغتيال بطرس غالي (ص.68)، أو سياسة "التفرقة الطائفية" التي راهنت عليها إنجلترا بُعيد 1919 (ص.107-132)، أو من خلال علاقة الأزهر بالملك وتوجّس العلماء من سياسات التحديث خاصّة مع بداية انتشار مصطلح "ديمقراطيّة" (ص.221-280)، أو مع ظهور الاخوان المسلمين وإضفاء الطابع الديني على الصراعات السياسيّة (ص.516-491)، وصولاً إلى بروز تيارات سياسيّة أخرى كثيرة مثل الحركة الشيوعيّة (ص.629-667)، وثورة الضباط الأحرار (ص.673) وهي المرحلة الأخيرة في الكتاب.

نؤكّد على فكرة أساسيّة في هذه المقالة النقديّة وهي ارتباط كلّ هذه المراحل المذكورة بأزمة القرن التاسع عشر، وهذا ما لم يتفطن له طارق البشري. لا يمكن لنا أن نفهم عدم تقبّل الاخوان المسلمون لمؤسّسة الدولة مفضّلين عنه منطق "الجماعة" بدون استيعاب خطأ الدولة نفسه خلال القرن 19 حيث أسقطت اسقاطاً على المجتمع المصري. استغلّ الاخوان المسلمون توجّس السكان من مؤسّسة الدولة ذات السيادة منذ لحظة بروزها وصولاً إلى تاريخ تأسيس الجماعة (1928) لصناعة تمثّلات متخيّلة مرتكزة على رفض هذه المؤسّسة في سبيل البحث عن مجتمع "إسلامي" متحرّر من القيود الجغرافيّة "القوميّة". في نفس السياق وظّف الاخوان المسلمون نفس السياسة الأوروبيّة خلال القرن 19 والقائلة

مراقبة الزمان والمكان والأبدان عبر إنتاج مدوّنة قانونيّة متينة وواسعة وتسليحها بمجموعة من المؤسّسات مثل البلديّة والشرطة والجيش والمستشفى (خالد فهمي، 2022). المسألة أعمق بكثير من ثنائيّة مسيحي/مسلم. توجّس سكّان مصر عموماً من مؤسّسة الدولة ذات السيادة.

لم يتقبّل السكّان هواجس الدولة المركزيّة في تمييز الانسان والمجال، حيث تحوّلت الإصلاحات إلى رقابة والنعمة إلى نقمة. تتشابك مُجمل هذه المعطيات مع أطروحة خالد فهمي عن "كلّ رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة" حيث أبرز أنّ المصريين كانوا ينظرون بريّة إلى عدد مهمّ من مؤسّسات الدولة ومن ضمنها الجيش الذي ألصقت به إلصاقاً عمليّة تحديث مصر (خالد فهمي، 2015، ص.415-430). كما لاحظ الباحث رفض المصريّين لأساليب التجنيد الحديثة ومقاومتهم لآليات المراقبة والضبط المُستحدثة، فالهروب من التجنيد هو "لبّ المُشكلة التي واجهت محمد علي وأجهزته العسكريّة: فالباشا لم ينجح مطلقاً في إقناع الفلاحين بالالتحاق بالجيش... ففور انتشار العلم بسياسة التجنيد الجديدة في الريف استخدم الفلاحون مختلف الطرق للهروب من وجه رجال الباشا" (خالد فهمي، 2015، ص.161). فلا يمكن لنا تفهّم توجّس الفاعل الاجتماعي من المنظومة العقابيّة والرقابيّة الجديدة للدولة التي صاحبت إصلاحات القرن 19 وتأسيس المجالس إلا من خلال فهم إرادة وتوق مؤسّسة الدولة إلى السيطرة واحتكار التّفوذ والمراقبة والعقاب (بيار بورديو، 2016، ص.246). ولهذا تشابكت في تمثّلات الأهالي وتصوراتهم تجاه مؤسّسة الدولة الحديثة: ممارسة المراقبة و"فعل الاستنطاق بعنصر العقاب" (ميشال فوكو، 1990، ص.77).

ونُرجع في هذه المقالة الاسترجاع الدائم للصراع المتخيّل المسيحي/الإسلامي في مصر إلى عجز الدولة "الحديثة" بداية من القرن 19 في استيعاب مؤسّسة الدولة القومية ذات السيادة وأقلمتها مع سياق حضاريّ واجتماعيّ مُشكّل ضمن سياق امبراطوريّ. ونُرجع سبب

مؤسسة الدولة القوميّة ذات السيادة عبر التحديث وبناء المجالس وتشكيل المدونات القانونيّة تجنّباً لكل نفوذ أوروبي أو حتى عثمانيّ أي بعيداً عن كلّ نظم حكم امبراطوريّة. اضطرت الدولة إلى اسقاط استعمال الكُرّه والقوّة في إنفاذ قوانينها الجديدة. بالمقابل برز لدى الأهالي توجّس وتخوّف من ناحية جرأة الدولة الحديثة ومن ناحية تمديد النفوذ الأوروبي الاقتصاديّ والسياسي.

حيث تشكّلت في تمثّلات الأهالي صورة ارتباط وتزامن نشأة الدولة القوميّة ذات السيادة مع ترسخ النفوذ الأوروبي. أما الفاعل الثالث فهو الدول الأوروبيّة التي كان هدفها الأساسي، في إطار صراع دوليّ رهيب على حيازة الثروات الطبيعيّة والأسواق، هو إخضاع مصر لنفوذها خاصة بعد ازدياد أهميّتها مع افتتاح قناة السويس (1867) (محمد البشير رازقي، 2022). وكان مصطلحها هنا صناعة الاختلاف والآخرية للتمكّن من النفاذ إلى المجتمع المصري، فالمصالح الاقتصادية والاجتماعيّة هي التي تشكّل الجماعات المتخيّلة (بندكت، 2014).

نؤكّد في الأخير على أهميّة أعمال طارق البشري عموماً التي سعت إلى المساهمة في تشكيل "الجماعة الوطنيّة" بعيداً عن كلّ تفريق سياسيّ أو اثنيّ أو دينيّ ولغويّ. ولكننا حاولنا في هذا العمل من منطلق اختصاصنا بتبين وإبراز نقاط مهمّة لم يتفطن لها الباحث تشكّلت بذراتها الأولى خلال القرن التاسع عشر. أسس سياق هذا القرن إلى إيجاد توترات، أغلبها متخيّلة، صاحبت المجتمع المصري إلى اليوم سواء من خلال علاقة المجتمع بالدولة، أو علاقة المسلم بالمسيحيّ أو بطبيعة المصالح الأجنبيّة في مصر. نشأت هذه التوترات أساساً من مصالح اقتصاديّة وسياسيّة وظفّت استراتيجيات عديدة ومنها صناعة الاختلاف وتشكيل المجتمعات المتخيّلة.

قائمة المراجع:

أسامة المقدسي، ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم

بأنه لا يمكن بناء المكانة الاجتماعية للذات أو للجماعة بدون صناعة الآخر "المختلف" وترسيخ سياسات حوله معتمدة على تشكيل الصور النمطيّة والوصم الاجتماعي social stigma and Stereotypes.

الخلاصة التي نستخرجها من خلال هذا المنطق: دولة قومية ذات سيادة وُلدت في أوروبا خلال القرن 16 وجُلبت للعالم العربي خلال القرن 19، نتج عن ذلك نشأة مجتمع محليّ متوجّس من هذه المؤسسة الجديدة، فشل الدولة في تأسيس لمنطق السلطة الراعية بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة والسياقات العالميّة القاسية (التمدد الاستعماري مثلاً)، نتج عن هذا كلّه ولادة مجتمع أزمة بامتياز حيث تتوقّر الأرضية لتشكيل الآخريّة سواء على مستوى السلطة حيث تسعى إلى تصدير أزماتها من خلال افتعال ما سُمّي "الصراع الطائفي" وهو في الحقيقة عجز من الدولة على تأدية دورها الاجتماعي (الصحي، الأمني، الاجتماعي...) أو على مستوى المجتمع حيث تساهم الأزمة في خلق النزاعات الاجتماعيّة ذات المصالح الاقتصادية والتموقع الاجتماعي والبحث عن شبكات القوّة والمصالح والنفوذ، ولكنّها تُغطّي دائماً بغلاف ديني "طائفي". ولا يمكن أن نُغفل دور الغرب وسعيه إلى التموقع الدائم في منطقة غنيّة جداً على مستوى الثروات الطبيعيّة أو الجغرافيّة السياسيّة كمنطقة عبور وعقدة مواصلات.

تبيّن لنا من خلال هذا البحث وجود منطقتي توتر في علاقة المسلمين والمسيحيين في مصر. الأولى هي الدور الغربي الذي مثّل عائقاً أمام استقرار الشرق عموماً خاصة مع سياسة "فرّق تسد". وثانياً عجز الدولة القوميّة ذات السيادة على التموقع في إطار ذهنيّ لدى النّاس والحكّام متأثرين بنظم الحكم الامبراطوريّة.

يبرز لنا هنا مثلث أساسي: فاعلين اجتماعيين، رهانات، استراتيجيات. أنتج القرن 19 ثلاثة فاعلين أساسيين وهم الدولة (دولة محمد علي نموذجاً)، السكّان (مسيحيين ومسلمين) ودول الأوروبيّة. تمثّل هدف الدولة في ترسيخ

محمد البشير رازقي، التنافس الدولي وثورة علي بن
غذاهم: الصراع الفرنسي/الإنجليزي، الدستور والقطن
(-1855 1865)، دار كلمات للنشر والتوزيع، مصر، 2022.
منذر كيلاني، اختلاق الآخر: في طبيعة الخطاب
الأنثروبولوجي، ترجمة: نور الدين العلوي، المركز الوطني
للترجمة: دار سيناترا، تونس، 2015.
ميشال فوكو، المراقبة والعقاب: ولادة السجن، ترجمة:
علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990.
هندريك سبروت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها:
تحليل لتغيّر الأنظمة، ترجمة: خالد بن مهدي، مركز
نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2018.
ويليام كافانو، أسطورة العنف الديني، ترجمة: أسامة
غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.

Khaled Fahmi, "The Police and the People in Nine-
teenth-Century Egypt," Die Welt des Islams 3 (Nov.
1999), p. 340- 377.

Mondher Kilani, « L'Anthropoiesis ou la fabrication
de l'humain dans les cultures », in, Terrains et savoirs
actuels de l'anthropologie, Cahier du C.E.R.E.S,
Séries Anthropologie- Ethnologie N1, C.E.R.E.S,
Tunis, 2007, pp.97- 104

العثماني، ترجمة: ثائر ديب، دار الآداب، بيروت، 2005.
أمنية الشاكري، المعمل الاجتماعي الكبير: موضوعات
المعرفة في مصر المستعمرة وما بعد الكولونيالية،
ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، مصر،
2016، ص. 159- 196
بنديكت أندرسن، الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل
القوميّة وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت/الدوحة، 2014.
بيار بورديو، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس
(1989-1992)، ترجمة: نصير مروة، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
خالد فهمي، الجسد والحدّثة: الطبّ والقانون في مصر
الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الكتب والوثائق
القوميّة: مركز تاريخ مصر المعاصر، 2006.
خالد فهمي، السعي للعدالة: الطبّ والفقّه والسياسة
في مصر الحديثة، ترجمة: حسام فخر، دار الشروق،
مصر، 2022.
خالد فهمي، كلّ رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء
مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، الطبعة الخامسة،
دار الشروق، مصر، 2015.
طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة
الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
محمد البشير رازقي، "العلمانيون العرب في القرن 19:
نافذة على الحدّثة"، مجلة ليكسوس، المغرب، العدد
34، أوت 2020.